



يسعدني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر، جوابا على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات النيابية بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2019. ولقد أصغيت بكل إمعان، لكل متدخلة ومتدخل منكم، طوال هذا اليوم، ولم أبارح مكاني ولو لحظة حتى أتمكن من تسجيل ملاحظاتكم، ومآخذاتكم، وانتقاداتكم ومقترحاتكم.

وأود بداية أن أشيد بالنقاش الهادف والبناء الذي ميز أشغال لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، واللجان القطاعية، وكذا أثناء هذه الجلسة حول مشروع قانون المالية لسنة 2019. وبهذه المناسبة، أتوجه بالشكر والإمتنان لكافة النائبات والنواب المحترمين في الأغلبية والمعارضة، على روح المسؤولية والتعبئة الكبيرة، وعلى الأجواء الإيجابية والجادة التي طبعت المناقشة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2019، داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية. حيث اشتغلت هذه اللجنة بشكل متواصل بما في ذلك أيام السبت والأحد، وإلى أوقات متأخرة بلغت الثانية صباحا عند التصويت على الجزء الأول من المشروع. وأود أن أتوجه بالشكر كذلك للسيد رئيس لجنة المالية، على سعة صدره وتديبه المعقلن للزمن، ومحجريات النقاش داخل هذه اللجنة.

فما من شك بأننا نتقاسم جميعا هاجس الحرص على تقديم ما هو أفضل لوطننا ومواطنينا، ومن هذا المنطلق فقد عملنا على التفاعل بكل إيجابية مع كل ملاحظات وتساؤلات وانتقادات السيدات والسادة النواب، من خلال تقديم الأجوبة الشفوية والمكتوبة معززة بالمعطيات المرقمة، وتضاف هذه الوثائق إلى 13 تقرير، وافيناكم بها عند إيداع هذا المشروع بمجلسكم الموقر، وتتضمن معطيات دقيقة ومفصلة حول سياق إعداد المشروع، وفرضياته، وكل التفاصيل حول توزيع الاعتمادات بحسب القطاعات والبرامج والمشاريع المبرمجة، ومعطيات دقيقة حول تطور

محضر الجلسة السادسة عشر بعد المائة

التاريخ: الأربعاء 6 ربيع الأول 1440 هـ (14 نونبر 2018م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: خمسون دقيقة ابتداء من الساعة السادسة مساء والدقيقة الثامنة والخمسون.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مخصصة لجواب السيد وزير الاقتصاد والمالية على مداخلات الفرق والمجموعة النيابية في مناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019.

السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة، وأعطي الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية ليتقدم بالتوضيحات الضرورية على ضوء مداخلات السيدات والسادة النواب.

السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمون،



أساس الإدلاء بالفواتير المبررة لعملية البناء؛
رابعاً - تمكين الجمعيات ذات المنفعة العامة، وكل الجمعيات التي أبرمت اتفاقية شراكة مع الدولة بهدف إنجاز مشاريع ذات مصلحة عامة من الاستفادة من خصم الهبات النقدية أو العينية الممنوحة لفائدتها، مع تحديد كيفية هذه الاستفادة بنص تنظيمي في حدود 2 في الألف من رقم المعاملات؛

خامساً - تخفيض الحد الأدنى للوحدات السكنية الواجب التعاقد بشأنها إلى 100 وحدة في العالم القروي؛

سادساً - تطبيق سعر الحد الأدنى للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المحدد في 0,25% على الأدوية؛

سابعاً - الرفع من ثمن تفويت العقارات المخصصة للسكن الرئيسي من مليون إلى 4 ملايين درهم، مع تطبيق الحد الأدنى 3% في حدود ما زاد عن مبلغ 4 ملايين درهم؛

ثامناً - تحديد سعر الضريبة على الدخل في 10% بالنسبة للمبلغ الإجمالي للدخول العقارية التي تقل عن 120.000 سنوياً، وفي 15% بالنسبة لتلك التي تساوي أو تفوق 120.000 درهم؛
تاسعاً - تخفيض سعر الضريبة على الدخل المطبق على رقم أعمال المقاول الذاتي من 1 إلى 01,5% بالنسبة للأنشطة التجارية والصناعية والأنشطة الحرفية، ومن 2 إلى 1% بالنسبة لمقدمي الخدمات؛

عاشراً - إعفاء المضخات المائية التي تعمل بالطاقة الشمسية وكل الطاقات المتجددة المستخدمة في القطاع الفلاحي من الضريبة على القيمة المضافة؛

إحدى عشر - إعفاء الأدوية المخصصة لعلاج مرض التهاب السحايا من الضريبة على القيمة في الداخل؛

المديونية، وكتلة الأجور، والموارد البشرية والاستثمارات العمومية وتوزيعها الجهوي.

كما حرصنا في نفس الوقت، على التجاوب مع التعديلات المقدمة سواء من طرف الأغلبية أو المعارضة، بما ينبغي من الجديدة الموضوعية مع تقديم كل التبريرات والتوضيحات اللازمة، فمن بين 224 تعديلاً تم تقديمها في المجموع، منها 222 همت الجزء الأول، تم سحب 67 تعديلاً أي 30% من مجموع التعديلات التي تم سحبها. ومن بين التعديلات المتبقية، أي 155 تم قبول 65 تعديلاً، أي 42% من التعديلات، وما يفوق 46% منها لفرق المعارضة، وهذه أرقام إستثنائية تعكس الأجواء الإيجابية التي مر بها النقاش والتصويت على مشروع قانون المالية 2019، والتجاوب والتفاعل الكبير للحكومة مع تعديلات كل الفرق والمجموعات النيابية أغلبية ومعارضة، أي أننا لم نقم بأي انتقائية لا مع الأغلبية ولا مع المعارضة. ومن أهم التعديلات التي تم قبولها، وهي في مجملها ذات طابع اجتماعي، وموجهة بالأساس للمواطن وحماية قدرته الشرائية:

أولاً - التنصيب على تخصيص مناصب مالية وفق النسبة المئوية المحددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وبالإضافة إلى هذا، تم تخصيص 200 منصب مالي لفائدة هذه الفئة ضمن المناصب التي يؤهل رئيس الحكومة لتوزيعها؛

ثانياً - إعفاء الدراجات وجميع أنواع الكراسي أكانت ذات محرك كهربائي أم لا، وكذا الأدوات والمعدات الآلية المحددة لائحتها بنص تنظيمي، والمعدة خصيصاً للأشخاص في وضعية إعاقة؛

ثالثاً - الإبقاء على المساهمة الإجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه، من مبنى معد للسكن الشخصي على



والمسؤول، الذي يستحضر المصلحة العليا لبلادنا ومصصلحة المواطنين، يشكل أحد المنطلقات الأساسية لاستعادة ثقة المواطن في مؤسسات بلاده، وفي إرادتها الصادقة وقدرتها على الإستجابة لحاجياته الملحة. وبالتالي فعوض أن نوجه جهودنا لتشخيص وإعادة تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المقارنات بين الحكومات المتعاقبة، وتقديم بعض الأرقام بمعزل عن سياقها، وتضخيم الخلافات بين مكونات الأغلبية، إنه من الأفضل أن نرتقي بخطابنا ملامسة القضايا الكبرى التي تسائلنا جميعا في هذا الوقت الدقيق من تاريخ بلادنا. فنحن مطالبون، بالإنكباب على إيجاد حلول وتقديم البدائل الممكنة لتجاوز المعوقات التي تحول دون تمكن نموذجنا التنموي الحالي من إدماج الفئات والمناطق الهشة والفقيرة في التنمية، وحل معضلة الشباب، وضمان طبقة وسطى تضمن التوازن المجتمعي لبلادنا.

قد أصبحنا جميعا متوافقين على أن نموذجنا الحالي استنفذ مداه، ويجب إعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره على مستوى خلق الثروة وعلى مستوى توزيعها. لكن في المقابل، هذا لا ينفي أن بلادنا حققت بقيادة ملكية رشيدة، مكتسبات هامة على مستوى تقوية بنياتنا التحتية، والتقدم في إستراتيجياتنا القطاعية، وتغيير بنية اقتصادنا. وقد تمكنت بلادنا بفضل هذه الاختيارات، هذه الاختيارات الناجعة من امتصاص الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت باقتصاديات كبرى مسجلة أرقاما قياسية على مستوى البطالة والتضخم والمديونية، كما أن ما حققته بلادنا من مكاسب هامة في مسار البناء الديمقراطي تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، وما واكب ذلك من المصالحات التاريخية، توجت بإخراج دستور 2011، هو الذي جنب بلادنا اليوم والحمد لله المنزلقات الخطيرة التي وقعت فيها العديد من الدول. ولا يمكن أن نقدر قيمة ما تحقق إلا من خلال

وأخيرا تمكين مؤسسات الإئتمان والهيات المعتمدة في حكمها أن تقتني لفائدة زبائنها السكن الإجتماعي المعفى من الضريبة على القيمة المضافة في إطار عقود الإجارة المنتهية بالتملك.

تلكم كانت أهم التعديلات التي تم إدخالها على مشروع قانون المالية 2019، في إطار التفاعل مع اقتراحات مختلف الفرق والمجموعات النيابية، علما أننا نضرب لكم موعدا بداية سنة 2019، من أجل توسيع النقاش حول السياسة الجبائية بشكل عام في إطار المناظرة التي نعترم تنظيمها بهذا الشأن. ونؤكد لكم استعدادنا للحوار والتعاون في كل القضايا الكبرى لبلادنا، وعلى رأسها القضية الوطنية الأولى قضية وحدتنا الترابية، وما تقتضيه من يقظة وتعبئة جماعية وقدرة استباقية لمناورات الخصوم.

ولابد هنا، أن أعبر عن اعتزازنا وتنويعنا واثميننا للمبادرات الصادقة والشجاعة لجلالة الملك حفظه الله، في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 43 للمسيرة الخضراء، بالتعبير عن استعداد المغرب للحوار المباشر والصريح مع الجزائر الشقيقة، من أجل تجاوز الخلافات الظرفية والموضوعية التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين. ونؤكد استعداد الحكومة للإنخراط في هذه المبادرة وتفعيلها، وكلنا أمل بأن يستجيب لنا أشقاؤنا في الجزائر من أجل أن نساهم معا في بناء علاقات مبنية على الثقة والتعاون والتكامل. كما لا يفوتني التنويه من جديد بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوى الأمنية بمختلف تشكيلاتها وبتجندها الدائم تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

السيدات والسادة،

لا بد أن أؤكد بأن الإرتقاء بالخطاب السياسي إلى مستوى المساءلة الموضوعية ومدى نجاعة السياسات العمومية، والمساهمة الفاعلة في بلورة هذه السياسات، من خلال النقاش الجاد



التوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله، والبرنامج الحكومي، وبالتالي للحكومة بكل مكوناتها لها تصور مشترك، واختيارات اقتصادية وإجتماعية واضحة أطرت إعدادها لهذا المشروع. وتهدف هذه الإختيارات بالأساس، إلى بلوغ مستويات أعلى من النمو من خلال إعادة الثقة لكل المكونات السياسية والاقتصادية والمجتمعية بشكل عام، وبالأخص المواطن عبر التجاوب السريع مع متطلباته في التعليم والصحة والشغل، وكذلك المقابلة والمستثمرين الخواص من خلال تقليص آجال الأداء وتصفية دين الضريبة المتراكم على القيمة المضافة وعلى الشركات، وتبسيط وتوسيع آليات الضمان.

فكلنا نعرف بأن الخصاص الإجتماعي كبير، فما تحدثتم عنها من إختلالات في التوازن الإجتماعي والمجالي، وبطالة الشباب، والهجرة وإشكالية التعليم هي تراكمات لسنوات طويلة. واليوم نحن مطالبون جميعا بالتفكير في الآليات الكفيلة لتجاوز هذه الإختلالات، في إطار إعادة صياغة نموذجنا التنموي، وتقليص الخصاص الإجتماعي، لا يمكن أن يتحقق إلا بمجهود جماعي للدولة، والمؤسسات والمقاولات العمومية، والجماعات الترابية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. مجهود تحدد فيه تدخلات كل الأطراف بشكل متناسق يجنبنا أخطاء الماضي وما ميزها من تراكم للتدخلات والبرامج دون تحقيق الأهداف المرجوة، على مستوى استهداف الفئات الإجتماعية التي تعاني من الخصاص.

ومن هذا المنطلق، حرصنا في إطار مشروع قانون المالية 2019، في ظل إكراهات ارتفاع أسعار البترول والغاز، على استغلال كل الهوامش، كل الهوامش المتاحة وتعبئة موارد إضافية بهدف توجيهها بالأساس للقطاعات الإجتماعية، وذلك وفق مقارنة وتصور واضح المعالم يبنى أساسا:

أولا- على عدم المساس بالقدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة الفئات الفقيرة والهشة والطبقات المتوسطة، حيث لم نقترح أي

المقارنة مع الماضي ومع باقي الدول، وهنا لا بد أن أؤكد على نقطتين هامتين:

- أولا- نحن لا نقول أن كل شيء على ما يرام، وبأننا بلغنا المراد، فاستشراف المستقبل، وبلورة نموذج تنموي يجيب على التحديات المطروحة على بلادنا على مستوى تقليص الفوارق، وتحسين الخدمات الإجتماعية، وتوفير الشغل، الشغل الكريم لشبابنا، يقتضي أن نشخص وضعية نموذجنا الحالي بكل موضوعية، وأن نعرف أين هي مكان القوة، وأين هي مكان الضعف، وأن نعرف هذا هو الأهم ما هي إمكانياتنا ومدى قدرتنا على تحمل العبء المالي لرفع كل هذه التحديات؟

- ثانيا - عندما نتكلم عن الجرأة السياسية، فلا بد أن أؤكد بأن استعادة التوازنات المالية التي جنبت بلادنا المنزلقات الخطيرة التي لا قدر الله كانت ستؤدي بنا إلى فقدان القرار السياسي الإقتصادي والمالي، تحققت بفضل الإصلاحات الشجاعة والجريئة التي إتخذتها بلادنا عبر إصلاح المقاصة وصندوق التقاعد، وبفضل اليقظة والتتبع الدقيق لوضعية المالية العمومية واتخاذ القرارات الصائبة؛

- ثالثا - أن تتوافق بخصوص التشخيص، لا يعني أن يكون لدينا نفس التصور لما يمكن بلورته من حلول للإشكاليات الإجتماعية والإقتصادية المطروحة على بلادنا، فنحن نرحب بالنقد الموضوعي، ونرحب كذلك بالإقتراحات البناءة، وقد تفاعلنا برحابة صدر مع انتقاداتكم، وتجاوبنا مع مقترحاتكم التي تتوافق مع التصور الذي حددناه لمشروع قانون المالية لسنة 2019.

السيدات والسادة،

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية من طرف الحكومة، وفي إطار التنسيق التام بين مكونات الأغلبية، وبالإستناد إلى



مستوى تبسيط مساطر خلق المقاولات، وتحسين مناخ الأعمال بشكل عام، موازاة مع إطلاق ورش إصلاح المراكز الجهوية للإستثمار، والإخراج السريع لميثاق الإستثمار وباقي القوانين التي دعا إليها جلالته الملك حفظه الله، في خطاب العرش. وهذه كلها إشارات ينبغي للقطاع الخاص وللمستثمرين التقاطها من أجل المساهمة الفاعلة في إعادة الدينامية الإقتصادية وخلق فرص الشغل، خاصة وأن كل المؤشرات، والتقارير الدولية التي كان آخرها تقرير ممارسة الأعمال الأخير للبنك الدولي تؤكد بأن جاذبية بلادنا للإستثمارات بخير وفي تقدم متواصل؛

خامسا - تمكين الجهات من حصتها 5% في الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، وأضفنا إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة تقدر بـ 2,5 مليار درهم، لتبلغ مجموع التحويلات 8,4 مليار درهم، بزيادة مليار و 400 مليون درهم مقارنة مع سنة 2018. وهنا، أود أن أتوجه إلى الفاعلين السياسيين داخل الجهات، مبشرا بأن الوزارة قد اتخذت التدابير اللازمة لتصفية كل المتأخرات تجاه الجهات برسم السنوات الماضية. وهذا مجهود استثنائي، حرصنا على الوفاء به من منطلق إيماننا بأن الجهوية تمثل أنجع الطرق لمعالجة المشاكل الإجتماعية والإستجابة لمطالب السكان وتقليص الفوارق. وما من شك بأن برامج التنمية الجهوية ستشكل الأرضية المناسبة لتنزيل هذه الأولويات في إطار ما تتيحه ميزانيات الجهات وميزانية الدولة والمؤسسات العمومية من إمكانيات. لكن في المقابل، فالجهات مطالبة بتطوير مواردها الذاتية التي لا تتجاوز 7,5% من مجموع مداخيلها، مما يعني أن 92,5 من مداخل الجهات متأتية من تحويلات الدولة.

كانت تتركز أيتها السيدات والسادة، التوجهات الرئيسية التي تم وفقها إعداد مشروع قانون المالية 2019، وهي توجهات توازن بين توفير الموارد الضرورية لدعم القطاعات الإجتماعية عبر هيكله المؤسسات والمقاولات العمومية، وتضامن المقاولات

تدبير يرفع من الضريبة على الدخل، وتفاعلنا إيجابيا مع تعديلاتكم في هذا الإتجاه، وواصلنا دعم غاز البوطان والقمح والسكر في إطار صندوق المقاصة التي ستكلف ميزانية الدولة 18 مليار درهم عبر تحمل 5 ملايين درهم إضافية؛

ثانيا -مراجعة إستراتيجيات مساهمات الدولة في بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، عبر تفعيل إصلاح هيكلي تدريجي لهذه المؤسسات لتحسين حكومتها ونموذجها التديري، وضمان ديمومة وتحسين مساهمتها في تعزيز موارد الخزينة، واستعادة دورها الأساسي في دينامية الإستثمار العمومي. ويتعلق الأمر بالأساس من جهة، بإعادة النظر في النموذج الإقتصادي والمالي ومنظومة حكامه هذه المؤسسات والمقاولات، بما يمكن من تقليص ديونها وتحسين آجال أدائها، وتدبير أمثل للمخاطر المحيطة بها؛ ومن جهة أخرى، بتركيز تدخل هذه المؤسسات والمقاولات على مهامها الأساسية، مع تفويت بعض فروعها وأصولها التي لا ترتبط بنشاطها الأساسي، ما سيمكن من ضخ موارد إضافية للميزانية العامة تقدر بخمس ملايين درهم سنة 2019، سيتم تخصيصها كليا للإستثمار، وبالأساس في القطاعات الإجتماعية، وذلك درءا لأي لبس في هذا الموضوع؛

ثالثا -إقرار مبدأ التضامن بالنسبة للشركات الكبرى عبر المساهمة بـ 2,5% من أرباحها التي تفوق 40 مليون درهم في تمويل البرامج الإجتماعية؛

رابعا -تخفيف العبء الضريبي على المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تقليص نسبة الضريبة على الشركات من 20 إلى 17,5%، وتمكينها من الولوج للتمويل عبر تبسيط آليات الضمان وتحسين سيولتها المالية من خلال تقليص آجال الأداء، وتمكينها من متأخراتها على مستوى دين الضريبة على القيمة المضافة. وتتضاف هذه التدابير إلى ما تم اتخاذه من إجراءات على



الفرص لأبناء المغاربة في التعليم الجيد، والإلتقاء الاجتماعي، وفتح آفاق إندماجهم في سوق الشغل وفي الدينامية التنموية لبلادنا بشكل عام. وهذه كلها رهانات نحصر على تفعيلها عبر توفير كل الإمكانيات لتنزيل مقتضيات القانون الإطار.

كما أن التوظيف بالتعاقد في التعليم ليس فيه هشاشة، فهو يكفل للمتعاقد نفس حقوق نظرائهم النظاميين، على مستوى الأجر والترقية والخدمات الاجتماعية. لكن في نفس الوقت، كما للمتعاقد نفس حقوق فعليهم واجبات، ومن أهم هذه الواجبات هي الكفاءة واجتياز التدريب بنجاح من أجل الحصول على عقود غير محددة في الزمن. كما سيمكننا التوظيف بالتعاقد من حل مركزة تدبير الموارد البشرية للتعليم، فلا يعقل أن نستمر في تدبير 287.000 رجل تعليم من الرباط. وهذا التدبير اللامركز لهذه الموارد، سيمكن كذلك من حل إشكالية التوزيع وتتركز نسبة كبيرة من أطر التعليم على المحور الدار البيضاء-القنيطرة.

وقد استفاد قطاع الصحة كذلك من إمكانيات مالية وبشرية هامة، وتم بذل مجهودات كبيرة على مستوى البنيات التحتية، وعلى مستوى تحسين بعض مؤشرات العرض الصحي، وتقليص وفيات الأمهات والأطفال عند الولادة. لكن هذا لا يمنع من القول بأن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه هذا القطاع، خاصة على مستوى الحكامة وتحسين التوزيع المجالي للموارد البشرية، وضمان الولوج للخدمات الإستشفائية في ظروف تحفظ الكرامة للمواطن المغربي، خاصة بالنسبة لحاملي بطاقة "الراميد". والحكومة منكبة على معالجة هذه الوضعية، طبقا للتعليمات الملكية السامية.

السيدات والسادة،

فيما يخص التشغيل، لا بد من الاعتراف بأن من أبرز نقط الضعف في نموذجنا الاقتصادي الحالي، هي قدرة النمو المحدودة

الكبرى من جهة، ومن جهة أخرى تمكين الجهات من مواردها المالية، وتخفيف العبء الضريبي على المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل حثها على الإستثمار وخلق فرص الشغل، وهذا دون المس بالقدرة الشرائية للمواطنين والطبقات المتوسطة.

السيدات والسادة،

أعتقد أننا كلنا متفقون بأن التعليم يشكل أحد أكبر العراقيل أمام تطور نموذجنا التنموي، لكن في المقابل ما لا يمكن أن نتفق عليه هو أن نقلل من قيمة المجهود الإستثنائي وغير المسبوق الذي قامت به الحكومة على مستوى المناصب المالية والإعتمادات المخصصة لهذا القطاع، فلطالما اشتكيتم الخصائص الذي يعاني منه قطاع التعليم على مستوى الموارد البشرية والمالية، ولطالما طالبتم وما زلتم تطالبون برفع عدد المناصب والإعتمادات المالية المخصصة له. وقد حرصنا على الإستجابة لمطالبكم ولطالب المواطنين من أجل تحسين ظروف تدرس أبنائهم، والتخفيف من حدة الاكتظاظ بالأقسام، حيث أصبحت الأقسام التي تضم 36 تلميذ أو أقل تشكل 78 % في الإبتدائي. وسنواصل هذا المجهود، إيماننا بأهمية توفير الإمكانيات المالية والبشرية لإصلاح التعليم.

كما يجب عند تشخيصنا لوضعية قطاع التعليم، أن نقف عند بعض النقط الإيجابية التي حققتها بلادنا في هذا المجال عبر التراكمات المسجلة على مستوى التربية والتكوين. سواء فيما يخص تعميم التمدرس، أو النتائج الجيدة التي يحققها خريجي التعليم العمومي على مستوى ولوج أكبر المدارس في الخارج، أو على مستوى بعض المسابقات التي تطرقت لها بالتفصيل في مداخلاتكم والذين يستحقون كل التنويه والإشادة.

لكن نحن نؤمن كذلك بأن ما ينتظرنا اليوم بإلحاح هو تحسين الجودة وإعادة الإعتبار للمدرسة العمومية ودورها في ضمان تكافؤ



ما يقارب 140 ألف منصب مالي، ومن منطلق أن التشغيل مرتبط بالمقاولة والإستثمار الخاص، فقد أعطينا الأولوية في إطار مشروع قانون المالية 2019 بالأساس لتخفيف الضغط الضريبي على المقاولة، وتشجيع الإستثمار، ودعم المقاولين الذاتيين والمقاولات الناشئة المبتكرة.

وفي هذا الإطار، فقد تم تسجيل ما يقارب من 79 ألف مقاول ذاتي في السجل الوطني للمقاول الذاتي من أصل 96 ألف طلب تسجيل، بما فيهم 33% من النساء المقاولات. وقد تجاوزنا مع مقترحاتكم بتخفيض سعر الضريبة على الدخل المطبق على هذه الفئة من المقاولين، وتخفيض الجزاءات المترتبة على عدم الإدلاء أو الإدلاء المتأخر بالإقرار المتعلق برقم الأعمال، هذا إضافة إلى إلغاء ديون المقاولين الشباب تجاه الدولة. وأؤكد لكم بأن هذا التدبير يشمل إلغاء حصة الدولة من القروض الممنوحة للمقاولين الشباب، سواء تلك التي تمت المطالبة بها أو التي لم يكن موعد استحقاقها.

ومن جهة أخرى، فالحكومة منكبّة على تسريع إخراج المخطط الوطني للنهوض بالشغل ووضع الآليات العملية لأجرائه، موازاة مع إطلاق آليات تمويل المبرمجة في إطار الصندوق "INO INVEST" الذي من المنتظر أن يوفر فرصاً حقيقية فيما يخص دعم وتمويل المقاولات الناشئة، ودعم الشباب حاملي المشاريع المبتكرة. كما أن مواصلة الجهود الإرادي للإستثمار العمومي بمبلغ 195 مليار درهم، في إطار مواكبة الإستراتيجيات القطاعية والمشاريع الكبرى للبنية التحتية يهدف بالأساس إلى تطوير النسيج المقاولاتي الوطني وتحسين تنافسيته، وتقوية مساهمته في خلق الثروة وتشغيل الشباب، بالإضافة إلى استقطاب الإستثمارات الخارجية الكبرى التي تشكل قاطرات لمقاولتنا الوطنية.

على مستوى إحداث فرص الشغل. وهذا ليس مرتبطاً بحكومة معينة، بل هو نتاج تراكمات وسياقات مختلفة. ولا يمكننا تحليل الأرقام المرتبطة بالتشغيل والمناصب الصافية التي تم إحداثها باختلاف الحكومات المتعاقبة، دون ربط هذه الأرقام بسياقها.

ومن جهة أخرى، لا بد أن أؤكد بأن ظاهرة البطالة لا تقتصر على بلادنا، وكل البلدان بما فيها المتقدمة التي تأثرت بتبعات الأزمة المالية العالمية، تعاني من هذه الظاهرة. وقد بلغت معدلات البطالة بالعديد من البلدان، مستويات قياسية، فمعدل البطالة ببلادنا يتأرجح خلال السنوات الأخيرة ما بين 9 و10%، وحسب آخر أرقام المندوبية السامية للتخطيط، فمعدل البطالة تقلص من 10,6 إلى 10% ما بين الفصل الثالث لسنة 2017 ونفس الفصل من سنة 2018، وتم إحداث 122.000 منصب شغل صافي خلال هذه الفترة.

وفي المقابل تظل هذه الأرقام الخاصة بالبطالة مرتفعة لدى الشباب والنساء ولدى حاملي الشهادات، وهي صحيح لا ترقى إلى طموحنا في محاربة البطالة. والحكومة تضع إشكالية التشغيل على رأس أولوياتها، فجل التدابير المتخذة على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2019، قاسمها المشترك هو توفير ظروف خلق فرص الشغل الكريم للشباب. ولا بد أن أؤكد أن على مسألة هامة، وهي أن حل إشكالية تشغيل الشباب مرتبطة بالأساس بدعم ومواكبة المقاولة وتحفيز الإستثمار الخاص بشكل عام، وتشجيع المقاولات المبتدئة والمبتكرة ومواكبة الشباب لخلق المقاولة الذاتية. فدور القطاع العام ليس هو التشغيل، بل توفير الظروف المواتية للإستثمار ومواكبة المقاولة على مستوى التمويل، وتبسيط المساطر، وتخفيف الضغط الضريبي، وتحسين مناخ الأعمال وتوفير اللوجيستيك.

وبالرغم من ذلك، فالدولة بذلت مجهودات كبيرة على مستوى التشغيل خلال الثلاث سنوات الأخيرة من خلال إحداث



السيدات والسادة،

الأساسية، وخاصة العالم القروي والمناطق الجبلية، يشكل ضرورة وأولوية قصوى بالنسبة للحكومة. وهي حريصة على تفعيل السريع لبرنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي، وعلى تحقيق الإنقائية الفعلية في تنزيل مكوناته بين كل المتدخلين، بما فيها القطاعية وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والجهات والمؤسسات العمومية. كما أن التفعيل التدريجي لصندوق التضامن بين الجهات، وصندوق التأهيل الاجتماعي، سيمكننا من تحقيق نتائج هامة في مسار تقليص الفوارق. والحكومة عازمة على التفعيل التدريجي لهذين الصندوقين في إطار التنسيق مع الجهات، وبما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة على مستوى تحقيق التنمية الجهوية المتوازنة. ولا بد أن تؤكد بأن اقتطاع 10 % من الموارد بالتساوي بين الجهات لا يتنافى مع مبدأ التضامن، بل يتم تحقيق التضامن من خلال إعادة توزيع هذه الموارد عبر إعطاء الأولوية للجهات المحتاجة والفقيرة التي تستفيد من موارد أكثر.

السيدات والسادة،

لا يمكن الحديث عن مردودية الإستثمارات العمومية فيما يخص خلق الثروة، وإحداث فرص الشغل، بمعزل عن دورها في خلق الظروف اللوجستية الضرورية لتطوير الإستثمارات الخاصة المسؤولة بشكل مباشر عن خلق فرص الشغل. كما لا يمكننا أن ننكر بأن الجهود الكبيرة في الإستثمارات العمومية مكنت بلادنا من تحقيق نتائج مهمة على مستوى تطوير الأوراش الكبرى للبنية التحتية، وإطلاق إستراتيجيات قطاعية ساهمت في تغيير بنية الإقتصاد الوطني، كما ساهمت في تمويل مشاريع الكهرباء القروية، والتزويد بالماء الصالح للشرب، وفك العزلة عن المناطق البعيدة والنائية.

وبخصوص ما أثير حول التوزيع الجهوي للإستثمارات العمومية، لا بد أن تؤكد بأن تحليل الأرقام المتعلقة بالتوزيع الجهوي للإستثمار العمومي يجب أن يأخذ بعين الإعتبار أن المشاريع

إن من أهم التحديات التي تواجه نموذجنا التنموي هي تقوية قدرته على إدماج كل الفئات، وكل المناطق، في خلق الثروة والإستفادة المتوازنة من أثرها. وهذا يقودنا إلى الحديث عن إشكالية محاربة الفقر، وتقليص الفوارق، واستهداف الفئات الهشة وتقوية آليات العدالة الاجتماعية بشكل عام. لكن محاربة الفقر وتقليص الفوارق لن يتحقق أبدا من خلال سياسة الإحسان والإتكال على المساعدات، بل يجب أن يركز على تيسير سبل اندماج كافة فئات المجتمع في النسيج الإقتصادي من خلال تشجيع الأنشطة المدرة للدخل والتعاونيات وكل آليات الإقتصاد الاجتماعي.

ولا بد أن تؤكد مرة أخرى، بأن البرامج الاجتماعية التي أطلقتها بلادنا حققت نتائج هامة على مستوى محاربة الفقر، وهذا تبينه خارطة الفقر متعددة الأبعاد لسنة 2014 التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط. لكن النتائج المحققة على أهميتها تبقى غير كافية، ويجب العمل على تدعيمها من خلال إرساء الإنقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية، وتحسين حكامه الدعم الموجهة للفئات الفقيرة والهشة في إطار برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، و"الراميد"، و"تيسير"، ودعم الأرامل والمطلقات وذوي الإحتياجات الخاصة. ولعل من أهم الآليات التي سيتم تفعيلها في هذا المجال، هي وضع قاعدة معطيات موحدة خاصة بالفئات الفقيرة والهشة، والتي ستمكننا من استهداف الفئات المستحقة للدعم بشكل فعال، ومن توجيه الهوامش المحققة نحو دعم الإستثمار الناجع والمحدث لفرص الشغل.

والحكومة عازمة على الإخراج السريع للسجل الاجتماعي الموحد، والشروع في تفعيله تدريجيا انطلاقا من نهاية سنة 2019. كما أن تحقيق التقائية الإحتيازية الاجتماعية الموجهة لتأهيل المناطق التي تعاني من الخصاص على مستوى التجهيزات



ومشورة المؤسسات الدولية والإقليمية فيما يخص إنجاز المشاريع والإصلاحات والإطلاع من خلالها على تجارب دول أخرى في شتى المجالات.

كما أن الإقتراض الخارجي، مؤطر بالقانون التنظيمي لقانون المالية، فلا يمكن للحكومة أن تقتض إلا للإستثمار، كما أنه مؤطر كذلك بالإذن الممنوح من طرف البرلمان، ولا يمكن للحكومة أن تتجاوز السقف الذي يؤذن به البرلمان في إطار قانون المالية. ومن جهة أخرى، يتوجب الحذر عند اعتماد المفاهيم المتعلقة بالمدونية، لأن خلط المفاهيم يؤدي حتما إلى خلط في الأرقام، فالأرقام المعتمدة من طرف بلادنا في إطار إلتزاماتها، أو في إطار التزامها مع المؤسسات المالية الدولية تم مدونية الخزينة.

أما فيما يتعلق بدين الإدارات العمومية أو دين القطاع العمومي، فاحتسابه يتطلب إجراء عملية التوطيد، التوطيد la consolidation، التي تعني إلغاء أصول وخصوم الدين بالإدارات العمومية لتفادي الحساب المزدوج للدين، وبالتالي ينبغي توخي الدقة عند تقديم الأرقام بخصوص حجم الدين العمومي.

أما بخصوص الحوار الاجتماعي، فالحكومة ملتزمة بالحوار مع كل الفاعلين الاجتماعيين والإقتصاديين. بطبيعة الحال، الحوار الموضوعي والمسؤول الذي يأخذ بعين الإعتبار التوازن بين الطموحات المشروعة لتحسين دخل الأجراء وظروف اشتغالهم والإمكانات المتاحة.

السيدات والسادة،

لقد حرصنا جميعا حكومة وأغلبية ومعارضة، على أن تمر مناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2019 في أجواء إيجابية، من خلال النقاش الجاد والصريح والمسؤول حول كل جوانبه ومضامينه. وكلنا أمل أن تنعكس هذه الأجواء على

الكبرى المهيكلة، والتي تشكل النسبة الأكبر من الإستثمارات العمومية يتجاوز أثرها المستوى الجهوي ليعم كل أرجاء المملكة. فالإستثمار الكبير الذي أنجزته بلادنا على مستوى ميناء طنجة المتوسط هو الذي كان له الفضل في استقطاب إستثمارات كبرى وعلى رأسها مشروع "رونو" للسيارات والذي تتجاوز آثاره إطارالجهة.

وبخصوص النقاش الذي لطالما تكرر عند مناقشة قوانين المالية بخصوص المدونية، لا بد من التأكيد مجددا بأن مدونية بلادنا ليست إرثا خاصا لحكومة معينة، بل هي نتيجة لسياسة إرادية صائبة لبلادنا لدعم الطلب، لدعم الطلب والإستثمار، ساهمت في تمنيع وحماية اقتصادنا الوطني في وقت انهارت فيه إقتصاديات كبرى. ولا بد من التأكيد كذلك، بأن حجم مدونيتنا لا يتجاوز 65% من الناتج الداخلي الخام، يبقى في حدود معقولة بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة الذي يتجاوز حجم مدونيتها 100%. فمختلف الصدمات التي تم إجراؤها على مدونيتنا من طرف صندوق النقد الدولي، والتي همت عجز الميزانية، ونسبة الفائدة وكذلك سعر الصرف، إما بتأثيرات فردية أو جماعية أظهرت مناعة الدين العمومي لبلادنا في مواجهة هذه الصدمات، وقابليته للإستثمار دون تجاوز سقف 70% بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

ولا بد من التوضيح بأن اللجوء إلى الإقتراضات الخارجية لبلد كالمغرب، يسعى إلى أن يكون بلدا صاعدا هو مسألة عادية بل ضرورية، فالموارد الذاتية لا بالنسبة للخزينة، ولا بالنسبة للمؤسسات العمومية غير كافية لتمويل المشاريع الإستثمارية والإستراتيجيات القطاعية وكذلك الإصلاحات الهيكلية التي تعتبر ضرورية من أجل الرفع من مستوى النمو والخفض من البطالة. وتعتبر موارد الإقتراض وخاصة الخارجية، مكملة للموارد الداخلية حيث تتيح الحصول على العملة الصعبة واستفادة بلادنا من خبرة



المشترك وقيم الوطنية الصادقة، فبالعزيمة والإرادة والصدق في العمل سنبلغ ما نصبو إليه جميعا من تقدم ورخاء لبلادنا ومواطنينا، بقيادة عاهلنا المفدى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، مصداقا لقوله تعالى: " ليجزى الله الصادقين بصدقهم " صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد الرئيس:

مازال، السادة النواب باقي ما نهنش الجلسة.. باقي ما نهنش الجلسة، السادة النواب من فضلكم، ملي تهيو كلنا غادي نمشيو.. حتى حد ما غادي يبقى هنا. شكرا للسيد الوزير على كل هذه التوضيحات.

السيدات والسادة النواب، أخبركم بتعديل طراً على البرنامج الخاص لمناقشة مشروع قانون المالية بالنسبة للسنة المقبلة، وذلك بتنسيق مع رؤساء ورئاسة المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية. وذلك على إثر مجموعة من الإلتزامات الحكومية، مجموعة من الوزراء بدءا من السيد رئيس الحكومة، غادي يكون يوم الغد خارج الرباط، خارج الرباط وعلى هذا الأساس، تم اتخاذ ما يلي من بعض القرارات التكميلية لما اتفق عليه من قبل: جلسة الغد عوض أن تنطلق على الساعة الثالثة ستنتقل على الساعة السادسة، مع جدول الأعمال التالي: التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية للسنة المقبلة في الجلسة العامة، وبعد ذلك سنمر إلى التصويت داخل اللجان على الميزانيات الفرعية المرتبطة باختصاصاتها، قبل أن نفتح المناقشة المتعلقة بالجزء الثاني من مشروع قانون المالية، وسنستمر يوم الجمعة ابتداء من الساعة التاسعة صباحا إلى غاية الساعة الواحدة، شكرا لكم جميعا.

مستوى مناقشة كل القضايا الكبرى المطروحة علينا في هذه الظرفية الدقيقة في تاريخ بلادنا، فكلنا متفقون بأن بلادنا قطعت أشواطاً هامة في مسارها التنموي بقيادة ملكية رشيدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ونحن متفقون كذلك على أن حجم الانتظارات كبير ويتطلب منا إبداع الحلول السريعة والناجعة للإستجابة لهذه الإنتظارات.

فقد حان الوقت كي نتوجه بشكل لا رجعة فيه نحو المستقبل الذي ينتظر منا إجابات على إشكالاته، وتخطيطاً لأجياله، واستباقاً لتطوراتها، والنظر إلى الماضي من زاوية تهمين التراكمات لا من زاوية إضاعة الوقت في التشخيص وإعادة التشخيص. ففوة المغرب، أيتها السيدات وأيها السادة، لم تكن يوما في ثرواته الطبيعية، بل قوة المغرب تنبع من اختياراته الاقتصادية والتنمية التي يحرص على تطويرها باستمرار في عنصره البشري، ونخبه السياسية والنقابية، ومجتمع المدني الذين برهنوا في مناسبات عدة على أن الذكاء المغربي الجماعي شكل قوة الدفع الكبرى التي جعلت بلادنا في منأى عن المصير الكارثي الذي آلت إليه المنطقة.

ولعل أولى الخطوات في مسار بناء مغرب المستقبل، هي إعادة الثقة في المواطن، هي إعادة ثقة المواطن في مؤسسات بلاده، وفي إرادتها الصادقة وقدرتها على الإستجابة لحاجياته، ويجب إعادة الثقة كذلك للمقاوم والمستثمرين والفاعلين الإقتصاديين، فالتحفيزات الجبائية وتوفير العقار وتحسين مناخ الأعمال تبقى غير كافية إذا لم نعد الثقة لكل الفاعلين الإقتصاديين الوطنيين والأجانب. وفي الإمكانات التي يتيحها المغرب على مستوى استقراره السياسي والاجتماعي، ومثانة مرتكزات اقتصاده، والآفاق الواعدة التي يفتحها النقاش المشترك لكل القوى الحية حول النموذج التنموي المستقبلي لبلادنا بقيادة ملكية رشيدة. فما ينتظرنا جميعا من رهانات كبرى، وعلى رأسها المساهمة الفاعلة في إعادة بلورة نموذجنا التنموي، يتطلب منا تغليب منطق العمل